مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: المتغيرات الدولية ومدى انعكاسها على الأسواق المالية الناشئة
اسم الكاتب: د. أكرم الحوراني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3988
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (4) 2005

المتغيرات الدولية ومدى انعكاسها على الأسواق المالية الناشئة

الدكتور أكرم الحوراني*

(قبل للنشر في 2005/11/6)

□ الملخّص □

شهد العالم منذ فترة من الزمن مجموعة كبيرة من المتغيرات تمثلت بانتهاء الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة كقطب وحيد مسيطر على العالم سياسياً وعسكرياً، إضافة إلى بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، وفي مقدمتها الاتحاد الأوربي، وولادة منظمة التجارة العالمية، وسيادة مناخ الحرية الاقتصادية، بمعنى انفتاح السوق العالمي، المدعم بتطور وسائل الاتصالات والمواصلات، حتى أصبح العالم قرية صغيرة، لا تخفى فيها الأسرار، ولا وجود للخصوصية الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

وقد قادت هذه التغيرات إلى توسيع حركة رأس المال العالمي خاصةً رؤوس الأموال الساخنة الباحثة عن الفرص الاستثمارية المواتية التي يمكن أن تقتنصها في الأسواق المالية الناشئة والتي تتلقى حماية ورعاية حكومية متفاوتة ومرتبطة في مدى استجابتها لدعوات الحرية والخصخصة، وفتح الأسواق أمام حركة رأس المال العالمي .

وتأتي أهمية هذا البحث في بيان أهم المنعكسات التي حملتها تلك المتغيرات على الأسواق المالية الناشئة، وهي في جوهرها، استثمارات موجهة لاقتناص الفرص المواتية والمضاربة بأسعار العملات والأوراق المالية والعائدة للشركات المدرجة في الأسواق الناشئة والتي حققت في بعض الأسواق المالية الناشئة، عائدات أعلى بكثير من العائدات المحققة في الأسواق المالية العالمية التقليدية المعروفة .

ويصل البحث إلى مجموعة من الأفكار التي يمكن أن تسهم في حماية اقتصاديات البلدان النامية وأسواقها المالية الناشئة من مخاطر حركات رؤوس الأموال الساخنة التي تهدف لتحقيق عائدات مالية مرتفعة ، مبتعدة كل البعد عن الغايات التنموية .

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (4) 2005

International Changes and Their Impacts on the Rising Financial Markets

Dr. Akram Alhorani*

(Accepted 6/11/2005)

□ ABSTRACT □

The Modern World has had several changes during the last decade.

The most important changes were the U.S.A dominance all over the world,

the new international economic cooperation such as the Europian union, the birth of W.T.O, the economic liberalization atmosphere which is supported by the developed communication- and transportation devices.

The World has become a small Village.There are No limits nowaday for the information, so that there remains no Culture, Economic, politic confidentiality.

These changes encourage the flow of capital especially to exploit the advantages opportunities and speculative processes in the rising financial markets of the under developed countries.

The benefits of this study comes from coming from the presentation of

the main impact of the international changes of the rising Financial Markets, and how the under developed countries can avoid the negative impact of the capital flow in their markets.

*Associate Prof – Faculty Of Economics – Damascus University – Damascus – Syria.

أسلوب البحث

1- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال بيان أهم المتغيرات الدولية المؤثرة في حركة رأس المال العالمي خاصة رؤوس الأموال الساخنة الباحثة عن المضاربة واقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق المالية الناشئة في الدول النامية التي أصبحت وبفضل مخرجات التكنولوجيا وتوافر المعلومات والاتصالات امتداداً للسوق المالية العالمية.

كما يهدف البحث إلى إبراز بعض خصائص الأسواق المالية الناشئة مثل العلاقة مابين التضخم والخطر وسعر الفائدة ومقدار العائدات الاستثمارية فيها بالمقارنة مع غيرها من الأسواق، إضافة إلى بيان أهمية دورها التنموي

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

1- إبراز أهم التغيرات السياسية والاقتصادية الأخيرة التي أثرت في حركة رأس المال العالمي باتجاه الأسواق المالية الناشئة في الدول النامية.

2- بيان المخاطر المحتملة على اقتصادات البلدان النامية، الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال العالمية الباحثة عن المضاربة واقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة.

3- بيان كيف أصبحت بعض الأسواق المالية الناشئة في الدول النامية مراكز جذب لحركة رأس المال العالمي.

4- إبراز العوامل التي جعلت الأسواق المالية الناشئة في المنطقة العربية جاذبة للاستثمارات الخارجية، وما آثار ذلك على اقتصادات المنطقة العربية ؟ .

5- تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد الأسواق المالية الناشئة على مواجهة التحديات وتعزيز الروابط والتنسيق فيما بينها لتدعيم إمكاناتها وتعزيز استقرارها.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- وجود علاقة مابين المتغيرات الدولية وحركة رأس المال العالمي " المضارب " في الأسواق المالية الناشئة.
- للأسواق المالية الناشئة دور تنموي هام في اقتصاديات الدول النامية.
- أن المؤشرات المالية وحجم التعاملات في الأسواق المالية الناشئة قد تطورت بشكل سريع ويفوق درجة التطور في البنية الاقتصادية للدول النامية.
- أن الأسواق المالية الناشئة في الدول النامية قد أصبحت امتداداً للأسواق المالية الدولية.
- أنه عبر تعزيز وتدعيم التعاون والرقابة والتنسيق والربط فيما بين الأسواق المالية الناشئة في الدول النامية، يمكن تدعيم إمكاناتها وتعزيز استقرارها، وتطوير دورها التنموي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، بحيث ينطلق من الواقع المتأثر بمجموعة المتغيرات الدولية التي أثرت في حركة رأس المال العالمي ودفعته باتجاه الفرص الاستثمارية المواتية في الأسواق المالية الناشئة في الدول النامية، وذلك عبر تحليل العلاقة مابين تلك المتغيرات وآليات ونتائج أعمال الأسواق المالية الناشئة، وصولاً لمجموعة من المقترحات والأفكار، التي يمكن أن تساعد الأسواق المالية الناشئة على تعزيز دورها التنموي.

– المقدمة :

إن التغيرات ليست جديدة على المجتمعات البشرية ، بل هي جزء من تاريخها ومن مراحل تطورها ، وقد انعكست هذه التغيرات على المجتمعات البشرية مباشرة ، وما زالت تنعكس على العلاقات بين الدول ، وقد أثرت في موازين القوى ، وفي أطراف الصراع ، وقادت لويلات الحروب والدمار ، كما قادت في الوقت نفسه إلى الرقي والحضارة ، ويهدف هذا البحث إلى إظهار أهم المتغيرات الدولية ومسبباتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الأسواق المالية الناشئة بشكل خاص. ومع أن المتغيرات على الصعيد العالمي ليست جديدة بالمطلق لكن الشيء الجديد فيها هو السرعة المذهلة في حركتها . بفضل تطور وسائل المواصلات والاتصالات والدعاية والإعلام ، والتي حولت العالم إلى قرية صغيرة ، ناهيك عن شبكة الانترنت التي تقدم لك خلال دقائق أية معلومة عن أية بقعة من الأرض .

من هذه الظروف برز مفهوم العولمة ، كتعبير عن النظام العالمي الجديد الذي يرى المتحمسون له أنه يمثل وحدة العالم أو أنه يعني حسب فرانسيس فوكوياما (((نهاية التاريخ)) استناداً إلى رأيه المستند إلى نهاية عصر الإيديولوجيا بعد انهيار جدار برلين وانتهاء التجربة الدولية المبنية على الإيديولوجية الاشتراكية)[1] ، بينما يرى سمير أمين أن (العولمة درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي ، وأن العالم يعيش حالة من الفوضى بعد أن تعقدت المصالح واشتدت المنافسة على اقتسامها[2])، وقد تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، بالمتغيرات الدولية ومن جملتها الأسواق المالية ، خاصة الأسواق المالية الناشئة ، سواء من حيث توجه الاستثمارات إليها ، أو من حيث تطور مؤشراتها المالية ، وحجم تعاملاتها . ودورها التنموي في اقتصاديات الدول النامية التي تسعى جاهدة لجذب الاستثمارات إليها وتفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد وتحقيق معدلات نمو عالية، وسيركز هذا البحث على بيان أهم منعكسات المتغيرات الدولية على آليات عمل هذه الأسواق ، وصولاً لطرح بعض المقترحات ، التي يمكن أن تسهم في تجنب التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية على الأسواق المالية الناشئة التي تدعم دورها التمويلي والتنموي .

أولاً – ولادة النظام العالمي الجديد:

حدثت تغيرات عميقة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية في توثيق العلاقات الدولية ، وبشكل خاص منذ صعود ميخائيل غورباتشييف عام 1985 إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي، وبداية مبادراته السياسية والعسكرية والفكرية التي قادت في النتيجة إلى اختفاء إحدى القوى العظمى من مسرح الأحداث العالمي ، وإفساح المجال لتفرد الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد السياسة والأمن الدوليين ، ويعتبر هذا التطور جوهر النظام الدولي الجديد الذي ما زال في مرحلته الجنينية ، لأن ما لا يعرف عنه هو أكثر بكثير مما يعرف عنه ، وهو يثير مجموعة من التساؤلات

[1] د. خليل سعد : العالم في مفترق طرق – دار الطليعة 2001 – ص117
[2] د- سمير أمين : ندوة العالم يتغير – محور للنقاش ، مؤسسة دار السياسة المصرية، القاهرة، 2002 ، ص211

تزيد بكثير عما يعطيه من إجابات واضحة محددة . ولذلك يمكن أن نتفق على وجود نظام عالمي جديد ، لكن من الصعوبة بمكان تحديد حقيقته وبيان هويته وأسسه وثوابته والقوى التي ستدير شؤونه.

لقد جاءت ولادة هذا النظام استجابة لجملة من التطورات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والفكرية الدولية التي أنهت بالنتيجة فترة الحرب الباردة منذ عام 1948 وحتى بداية التسعينيات . واتسمت بمظاهر أساسية شكلت معالم النظام الدولي القديم هي:

1- الثنائية القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي).
2- صراع الشرق / الغرب .
3- أولوية التحالفات العسكرية والسياسية / الناتو / وارسو .
4- سباق التسلح النووي .
5- تعدد الصراعات الإقليمية .
6- التقسيم التقليدي للعمل(دول متخصصة بالمواد الأولية ،ودول صناعية)

بينما بدأت تتجلى معالم النظام الدولي الجديد عبر :

1- آحادية القطب سياسياً وعسكرياً (ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية) .
2- صراع الشمال / الجنوب .
3- أولوية التكتلات الاقتصادية والتجارية الدولية .
4- وقف سباق التسلح النووي وبداية الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة .
5- تفجر الصراعات الإقليمية والعرقية والمذهبية .
6- تزايد أهمية حركة رؤوس الأموال على الصعيد العالمي (حركة الاستثمارات الدولية).
7- تقييم دولي جديد للعمل (تداخل مراكز الإنتاج والتوزيع العالمي) .

والآن ما أهم القوى المحركة للانتقال من نظام قديم إلى نظام جديد ؟

إنها مجموعة المتغيرات الدولية التي تتفاعل كأسباب ثم تعود من جديد وتتفاعل بنتائجها مكرسة حالة من الفوضى عبر سمير أمين عنها بصدق عندما وصف العالم المعاصر (إمبراطورية الفوضى)[3] التي يبدو أن جوهرها فوضى حركة الاستثمار العالمي المتمثلة بالمضاربة وحركة رؤوس الأموال الساخنة، والتي تطورت بسرعة كبيرة كون ((عمق السوق هو الذي يحدد درجة توافر وسائل الاتصال بين المتعاملين بعضهم بعض بالسرعة والتكلفة المناسبة ، بحيث تتجانس الأوامر الناظمة عن عمل آلية السوق))[4] ، وبفضل مخرجات التكنولوجيا تحققت إلى حد ما مقولة وحدة السوق المالية العالمية وتجانسها النسبي . كما أن توافر المعلومات والاتصالات السريعة ، قد مكن المتعاملين أينما وجدوا من متابعة تطورات الأسواق المالية خاصة في الأسواق المالية الناشئة والجاذبة للاستثمارات الباحثة عن فرص ربح غير تقليدية .

ثانياً – منعكسات النظام العالمي على الأسواق المالية الناشئة .

[3] د. سمير أمين ـ ندوة المستقبل العربي – العرب والعالم الجديد، مركز الدراسات الاشتراكي القومي – القاهرة ، ورقة بعنوان العرب وتحديات العصر ، ص226.

[4] عبد الحميد رضوان – أسواق الأوراق المالية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، 1996 ص61.

1- التطور التكنولوجي وتدويل الإنتاج وأثره في الأسواق المالية الناشئة :

منذ منتصف الثمانينيات بدأت مرحلة التكنولوجيا العالية أو الراقية التي استطاعت أن تصل إليها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة النمور الآسيوية مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ وسنغافورة كمجموعة أولى ، وماليزيا وأندونيسيا وتايلاند والصين كمجموعة ثانية .

وقد تجلت هذه المرحلة التكنولوجية بنقل معظم النشاط الذهني للعقل البشري إلى الآلة وبذلك برزت

(أ- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) .

(ب- التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وآخر مبتكراتها (الاستنساخ والخارطة الجنينية) .

(جـ- تكنولوجيا الطاقة المتجددة)[5].

إن سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على هذه التكنولوجيا ، سهل لها وعبر شركاتها المتعددة الجنسيات أن تنقل جزءاً من مكوناتها الهامشية إلى البلدان الأقل تطوراً ، إضافة إلى قيامها بنقل بعض الصناعات التقليدية والضارة بالبيئة إلى البلدان النامية مثل مشروعات الصناعات الكيماوية ، وبذلك اكتملت نسبياً عملية تدويل الإنتاج عن طريق السيطرة التكنولوجية المرتبطة بالبحث العلمي الذي تنفق عليه الدول المتقدمة نسباً متباينة جداً عن نسبة إنفاق الدول النامية، ومثال ذلك (أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق 40 % من إجمالي الإنفاق العام على البحث العلمي، في حين تنفق أوروبا 25 %، واليابان 30 % والدول العربية 1%)[6] .

وبالطبع تضاف هذه السيطرة التكنولوجية للبلدان المتقدمة إلى سيطرتها التقليدية على استخراج المواد الأولية اللازمة لصناعتها في البلدان النامية مثل النفط، والحديد، والنحاس، والقصدير وغيرها ...ومع اختراقها لكل الأسواق الدولية عبر سياسة حرية التجارة، أو احتكارها للتكنولوجيا ، أو سيطرتها على إنتاج الغذاء العالمي ، تكون قد اكتملت عملية تدويل الإنتاج ، والاستهلاك أيضاً .

وبقي عليها اقتحام الأسواق المالية الناشئة في الدول النامية التي بدأت تكتسب بريقاً استثمارياً جيداً ، بسبب الدعم الحكومي للمشروعات المدرجة على قوائمها ، وما تحققه من أرباح مع ازدياد فرص السماح للرأسمال العالمي بالدخول لهذه الأسواق في إطار الانفتاح العالمي ونصوص اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، أو تحت وطأة الحاجة للتمويل الخارجي في الدول النامية قد أسهم أيضاً في عملية زيادة التوجه الاستثماري الرأسمالي العالمي نحو الأسواق المالية الناشئة ، توافر الخبرات المهنية المؤهلة والمدربة على ((كيفية إدارة ، محافظ الأوراق المالية وتحليلها وأساليب التنبؤ بأسعارها ، وكيفية القيام بالبيع والشراء دون تحمل مخاطر خاصّةً في عقود الخيارات المؤجلة وتحديد العائد الأعلى المتوقع))[7] ، وهذا تأكيد على أن رأس المال لا يعرف حدوداً ولا هوية ، وكذلك الخبرات الفنية والإدارية التي أصبحت تنتقل بسرعة ، ولم تعد حكراً ، على أسواق الدول المتقدمة.

2- حرية التجارة الدولية وأثرها في الأسواق المالية الناشئة :

بعد الحرب العالمية الثانية لجأت معظم الدول الصناعية المتقدمة إلى اتباع سياسة تجارية حمائية قوامها الضرائب الجمركية وأساليب التقييد الكمي للواردات ، وكل ذلك بهدف حماية صناعتها المحلية الناشئة . ونجحت في تحقيق ذلك حتى أواخر الثمانينيات ، حيث بدأت الولايات المتحدة تعاني من صعوبات عديدة في تسويق منتجاتها ، فبدأت بالضغط على شركائها التجاريين مثل اليابان والصين التي وصل فائضهما التجاري السنوي معها مؤخراً إلى 50

[5] عادل عسيران ، العلم والعقل إلى أين – دار الحسين للنشر ، عمان 2001 ، ص 42 .
[6] منظمة الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية ، 2002 ، ص163 .
[7] د. عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، البنوك وشركات التأمين والبورصات ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 1997 ، ص476 .

مليار دولاراً ، من أجل فتح أسواقها أمام البضائع الأمريكية ، وكذلك فعلت مع دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا التي تتبع سياسة زراعية غير مناسبة للولايات المتحدة (سياسة دعم الإنتاج الزراعي) . واستطاعت الولايات المتحدة في نهاية جولة الأورغواي لمنظمة ((الجات)) أن تقر تحرير التجارة الدولية في الزراعة ورفع الدعم الحكومي تدريجياً عنها ، وتشميل التجارة الدولية في الخدمات ضمن بنود الإتفاقية ، وكذلك تخفيض الضرائب الجمركية على الصادرات الصناعية بنسبة 30 % ، وقد كان من نتائج هذه الجولة بالنسبة للبلدان النامية ما يلي :[8]

آ- ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وهي تشكل نسبة كبيرة من مستوردات البلدان النامية الاستهلاكية .

"حيث ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية خلال الفترة 1995 – 2000 بنسبة 40 % منها 30 % لأسعار الحبوب" [9] التي تعتبر هامة للبلدان النامية.

ب- بما أن البلدان الصناعية المتقدمة تسيطر على قطاع الخدمات (مالية – اتصالات- تأمين – سياحة) فهي المستفيد الأكبر من حيث النتيجة ، في حين ستواجه قطاعات الخدمات في البلدان النامية منافسة صعبة .

ج- سيقود انخفاض أسعار السلع الصناعية إلى زيادة تدفقها لأسواق البلدان النامية ومنافسة صناعتها الوطنية الناشئة ، وهذا بالطبع في غير صالح الصناعة الوطنية.

د- إن فرض ضمانات لحقوق الملكية الفكرية سيسهم في رفع تكاليف السلع والخدمات المنتجة في البلدان النامية بسبب دفع حقوق المخترعين . خاصة في مجالات الصناعات الدوائية والاتصالات والثقافة .

هـ- يرى بعض أن الدول النامية ومنها بعض الدول العربية يمكن أن تستفيد من تحرير التجارة الدولية في المنسوجات حيث تمتلك سورية ومصر وتونس والمغرب مزايا تنافسية في هذا المجال ، لكن الحقيقة هي أن هذه الدول ستواجه منافسة حادة من المنتجين الآسيويين .

والجدير بالذكر أن سورية كانت عضواً مؤسساً في اتفاقية الجات عام 1943، ثم انسحبت منها عام 1952 عند دخول إسرائيل ، وما زالت عضويتها معلقة حتى عام 2001 ، حيث تقدمت سورية بطلب جديد للانضمام إلى المنظمة .

وقد عقدت ندوات عديدة لمناقشة آثار قيام منظمة التجارة العالمية W.T.O في الاقتصاد العربي والسوري من قبل جهات عديدة ، كان من حصيلتها ، إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ العمل فيها منذ 1 / 1 / 2005 ، وهي محاولة لزيادة التبادل التجاري العربي والحد من سلبيات التجارة الخارجية العربية مع العالم .

وفي الوقت الذي تدعو فيه الولايات المتحدة وشركاؤها الغربيون إلى حرية التجارة عبر المنظمة ، فإنها تمارس سياسة تجارية حمائية، ولكن بأشكال جديدة عبر التشدد بالمواصفات ، وشروط السلامة البيئية ، وطرق التغليف ووسائل النقل .

وتشير الإحصاءات إلى (استمرار انخفاض حصة البلدان النامية من التجارة الدولية حيث كانت عام 1970 حوالى 24 %، انخفضت في عام 2000 إلى 15 %)[10].

وقد أسهم مناخ الحرية التجارية الدولية بتزايد حركة رأس المال العالمي نحو الأسواق المالية الناشئة في الدول النامية لغايات المضاربة واقتناص الفرص المجزية .

---

[8] وثائق مؤتمر منعكسات إتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية ، جامعة الدول العربية – القاهرة ، 1996 ، ص92 .

[9] تقرير الإحصاءات المالية والتجارية العالمي ، جنيف ، 2002 ، ص72

[10] تقرير الإحصاءات المالية والتجارية العالمي ، جنيف ، 2002 ، ص143.

3- حركة رأس المال العالمي وأثرها في الأسواق المالية الناشئة :

يقدر الخبراء الماليون أن (حجم التدفقات الرأسمالية العالمية سنوياً هو 100.000 مليار دولار يتجه منها 4 % لتمويل التجارة الدولية و 16 % للاستثمارات الإنتاجية المباشرة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات ، بينما تتجه بقية الأموال للتوظيفات المالية في الأسواق المختلفة عبر الأسهم والسندات أو المضاربة على أسعار صرف العملات)[11] .

ويتم حالياً تبادل ما بين 1000 – 1500 مليار دولار يومياً في هذه الأسواق . وتشير الإحصاءات الرسمية أيضاً إلى أن(قيمة الاستثمارات المالية العابرة للدول في عام 2004 كانت 612 مليار دولار منها 40 % دخلت للدول النامية)[12] للاستفادة من الفرص الاستثمارية الجيدة ، التي تحققها نتيجة التطور الصناعي في بعض هذه الدول . أو ارتفاع أسعار النفط ، وزيادة الدخول ، وانعكاساتها على الأرباح ، إضافة إلى الرعاية الحكومية الجيدة للاستثمارات الخارجية .

وتعتبر بعض الأسواق المالية الناشئة جاذبة للاستثمارات الخارجية خاصة في المنطقة العربية بسبب ((العلاقة ما بين التضخم والخطر وسعر الفائدة حيث يبدو أن مفهوم الخطر الصافي في أضيق الحدود))[13] كون معدلات الفائدة فيها منخفضة والعائدات الاستثمارية مرتفعة بالمقارنة مع غيرها من الأسواق . إضافة إلى ذلك فإن معظم هذه الأسواق ((تتميز بمؤشرات مرتفعة لمقياس ترينور لتنويع المخاطر (10 أوراق مختارة عشوائياً وسطياً) حيث إن مكونات الصناديق ملائمة))[14]، وقد ثبت عملياً ارتفاع قيم أصولها بنسب تجاوزت المعدلات الوسطية للصناديق المماثلة في الأسواق المالية الدولية الرئيسة .

هذه الظروف أصبحت تسهم بارتفاع حصة أسواق البلدان النامية الناشئة من حركة رأس المال العالمي ومما يسهم في ارتفاع مستوى الأرباح فيها ، لكن هذه الأرباح غالباً لا تعكس نمواً اقتصادياً حقيقياً في القطاعات الإنتاجية الأساسية، بل تتركز في قطاعات الخدمات ' ولذلك فهي تعتبر تكريساً للتبعية .

4- تعدد الأقطاب الاقتصادية وأثرها في الأسواق الناشئة :

يتجه العالم اليوم نحو التكتلات الاقتصادية الدولية الكبيرة التي توفر سوقاً واسعة ، وتمتلك إمكانات إنتاجية كبيرة ، تتيح لها تحقيق مستوى معيشة أفضل لأعضائها ، وأهم هذه التكتلات :

آ – الاتحاد الأوروبي وقد بدأ مسيرته بعد إقرار إتفاقية ماسترخت التي وضعت أسس الوحدة الاقتصادية الشاملة ، بما فيها الوحدة النقدية والعملة الموحدة في نهاية عام 1999 ، والذي توسع حالياً ليشمل معظم الدول المنفصلة عن المنظومة الاشتراكية السابقة ، ليصل عدد دول الاتحاد حالياً نحو 25 دولة ، إضافة لعقدها إتفاقات شراكة مع معظم دول الجوار في الشرق الأوسط كان آخرها مع سورية .

ب – منظمة الإيبك أي المجال الباسيفيكي الذي يضم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ((استراليا ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، ماليزيا ، أندونيسيا ، سنغافورة ، تايوان ، الفلبين ، هونغ كونغ)) وتحتل هذه الدول مكانة

---

[11] ، صندوق النقد الدولي – التمويل والتنمية، العدد 423، القاهرة ، 2003 ، ص86م .

[12] Http: // archinabrodcast.CN42-2005

[13] د. خالد وهب الراوي – الأسواق المالية والنقدية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، 1999 ، ص10 .

[14] د. عبد الغفار حنفي و د. رسمية قرياقص ، مذكرات في الأسواق المالية – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية 2001 ص394 .

هامة على الصعيد الدولي وبشكل خاص من حيث حصتها في سوق رأس المال ، نتيجة تراكم الفوائض لديها . والتي توظفها خارج حدودها القومية .

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن (اليابان تحقق سنوياً فائضاً مالياً يبلغ 200 مليار دولار)[15].

جـ- اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، والتي جاءت كرد على قيام الاتحاد الأوروبي ، بهدف توسيع الأسواق وتحسين المزايا التنافسية

د- رابطة دول جنوب شرق آسيا ((الآسيان)) وتضم كل من بوروندي، وكمبوديا، وأندونيسيا، ولاوس، وماليزيا، وميانمار، والفلبين، وسنغافور، وتايلاند، وفيتنام وتهدف إلى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لدعم إمكانات النمو.

هـ- مجموعة صغيرة من التكتلات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومجلس التعاون العربي واتحاد دول المغرب العربي ، وهي تكتلات هامشية ، لا تمتلك المقومات الموضوعية لنجاحها ،وهي ذات صبغة سياسية أكثر منها اقتصادية .

صحيح أن هذه الأقطاب الاقتصادية تعنى بالتبادل التجاري السلعي ، أكثر مما تعنى بالتبادل المالي والتوظيفات المالية لأن الأسواق المالية الدولية تتسم بالمرونة والسرعة في الحركة ، وهي إلى حد كبير تتمتع باستقلالية عن قيود التكتلات الاقتصادية ، ومع ذلك فإن الأسواق التابعة لكل تكتل تعتبر محتكرة للجزء الأكبر من استثماراته المالية بسبب الضمانات وانخفاض المخاطر المحتملة في تلك الأسواق .

5- إعادة هيكلة الترتيبات الإقليمية الدولية وأثرها في الأسواق المالية الناشئة :

وجدت في إطار النظام الاقتصادي والسياسي الدولي القديم ، منظمات إقليمية عديدة مثل السوق الأوروبية المشتركة ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة والنظام الإقليمي العربي ممثلاً بالجامعة العربية والنظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا ((الآسيان)) ، إضافة إلى الأحلاف العسكرية (وارسو ، الأطلنطي) .

وبعد المتغيرات الدولية ظهرت ترتيبات جديدة طمست هوية هذه المنظمات وتجاهلت العقائد السياسية لها على حساب إبراز المصالح الاقتصادية ، ودخلت الولايات المتحدة كعامل هام وفاعل في عملية إعادة الترتيب على الصعيد الإقليمي العالمي .

وظهرت محاولات عديدة لإذابة هذه المنظمات في أطر اشمل ومثال ذلك : [16]

آ- محاولة إذابة الاتحاد الأوروبي ، واستيعابه في إطار منظمة التجارة العالمية ، أو كحد أدنى محاولة إعاقة توسعه نحو الشرق، وقد لاقت تلك المحاولات مقاومة كبيرة من قبل الأوربيين خاصة في فرنسا وبلجيكا، حيث تم مؤخراً رفض قانون الاتحاد الأوربي الشامل من قبل المقترعين.

ب- محاولة إذابة منظمة الآسيان في منتدى منظمة ((الآيبك)) الاقتصادية ذات التعدد القومي الواسع .

جـ- إذابة مجموعة دول شرق أوروبا في صيغ متعددة للاتفاقات الاقتصادية الثنائية ، أو ربطها بصندوق النقد الدولي بشكل وثيق عبر اضطرارها للقبول ببرامجه المفروضة لإعادة الهيكلة مقابل قروض ومساعدات محدودة.

د - طرح مقولة الشرق أوسطية كبديل للجامعة العربية وبعدها الشرق الأوسط الكبير ، أو محاولة تشجيع قيام تكتلات هامشية ضعيفة في الوطن العربي ذات صبغة سياسية صرفة . بدليل أن حجم التجارة العربية – العربية لا يزيد عن 8 % في السنوات الأخيرة من حجم التجارة العربية مع العالم .

[15] - صندوق النقد الدولي – التقرير السنوي، 2003 ، ص117.

[16] سمير عبد الله ، من يتحكم بالعالم .. النظرية السياسية المعاصرة ، دار المعرفة ، بيروت ، 2002 ، ص82 .

ولا يخفى على الباحث والمطلع منعكسات هذه المحاولات على حركات رأس المال العالمي ، وخاصة لجهة نشاط أعمال المضاربة، ومثال ذلك أزمة الأسواق الآسيوية التي يمكن اعتبارها الرد الغربي الرأسمالي على النهوض الآسيوي المالي الذي بدأ يشكل خطراً للمصالح السياسية والاقتصادية الغربية

6- تفاقم أزمة ديون البلدان النامية وأثرها في الأسواق المالية الناشئة :

((بلغت ديون البلدان النامية في عام 2000 نحو 1800 مليار دولار ، كما بلغت قيمة خدماتها (قسط + فائدة) نحو 200 مليار دولار سنوياً وهذا يعادل 50 % من قيمة الصادرات))[17]، ولذلك فإن معظم البلدان المدينة في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقية أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها . مما يضطرها لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي للتوسط لها وإعادة جدولة ديونها بعد أن تخضع لوصفاته ذات الإنعكاسات السلبية على اقتصادها وعلى مستوى معيشة شعبها، والتي يمكن وصفها بأنها تنتقص من السيادة الوطنية لهذه الدول ، كما أنها تمثل ظاهرة مستمرة عصية على الحل ما دامت القوى الاحتكارية في السوق العالمي تستطيع أن تفرض أسعاراً منخفضة باستمرار على صادرات البلدان النامية ، وأسعاراً مرتفعة لصادرات البلدان الصناعية المتقدمة، وحتى أسعار النفط التي وصلت مؤخراً إلى حدود الـ 60 دولاراً للبرميل ((كانت هذه نتيجة أعمال المضاربة والمصالح الاقتصادية والسياسية المتناقضة للدول القائدة للاقتصاد العالمي، وللشركات المتعددة الجنسيات المتحكمة بأعمال الإنتاج والنقل والتوزيع))[18]، ترافقت مع تراجع شديد لسعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة. خاصة اليورو. ومع ازدياد السكان في البلدان النامية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فيها ، فإن حاجتها لاستيراد المواد الغذائية والدوائية والمعدات والآلات الضرورية للعملية التنموية تزداد باستمرار .

ومع نقص عائدات الصادرات تلجأ للاستدانة من جديد ، حتى تفاقمت المشكلة ، ويبدو أن جميع مقترحات الحلول ما زالت صعبة التطبيق ((وبالنسبة للمديونية العربية فهي تقدر بحوالى 400 مليار دولار وخدماتها تصل نحو 60 مليار دولاراً ، في حين أن الاستثمارات العربية في الخارج قدرت في نهاية عام 2002 بحوالى 600 مليار دولار))[19]

بينما لا تزيد الاستثمارات العربية في الدول العربية عن 10 %، منها ويبدو أن عناصر الجذب الاستثماري لا تزال غير مستقرة في بعض دول المنطقة العربية، مثل (السياسات الضريبية والإنفاق الحكومي ، والسياسة النقدية ، ومؤشرات الناتج الصناعي وأرباح الشركات والدخل الفردي ومعدلات البطالة والتضخم))[20]، حيث إنها تتقلب بشكل مستمر. فهي تؤثر في قرار الاستثمار المالي ، وتدفع رؤوس الأموال العربية للخارج ، بينما تبحث رؤوس الأموال الأجنبية عن فرص استثنائية داخل أسواق الدول العربية الناشئة ، وهنا تظهر مسؤولية ودور وسائل الإعلام والثقافة والتوعية لتوطين الاستثمارات وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية[21] .

7- الحرية الجديدة مفهومها وتناقضاتها وأثرها في الأسواق المالية الناشئة :

[17] صندوق النقد الدولي – التقرير السنوي – 2002 – ص146 .
[18] د. منير الحمش ، النفط ودوره في الصراع العالمي ، ندوة المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، 2004 ، ص12 .
[19] التقرير السنوي لجامعة الدول العربية – 2003 - القاهرة ، ص119 .
[20] د. عصام العربيد ، الاستثمارات في بورصات الأسواق المالية ، دار الرضا ، دمشق ، 2000 ، ص138 .
[21] - Randallk. Filler, stock. Markets Dvelopment Economig Growth London,,N.267,september 1999, p66.

سادت في السنوات الأخيرة موجات من الدعوات المتلاحقة الداعية إلى تنحي الدول عن الإسهام الفعال في النشاط الاقتصادي ، في حين كانت سياسة تدخل الدولة من ضرورات حل أزمة الكساد الكبير 1929–1933، وفيما بعد جاءت النظرية الكينزية وأفكار الألماني ((ليست)) ومعظم الاقتصاديين الأوروبيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث طالبوا جميعاً بضرورة تدخل الدولة للقيام بدور فاعل وتوازني وحمائي من أجل دفع النمو ، فلماذا إذاً تغيرت هذه الأفكار الآن ؟ .

بالطبع جاء هذا التغير ليخدم المصالح الخاصة للولايات المتحدة وحلفائها من جهة وليعزز الوضع الذي بدأ بالتراجع للولايات المتحدة على الصعيد الاقتصادي مع بروز المارد الصيني والياباني والتطور المذهل للاتحاد الأوروبي وتوسعه شرقاً ليشمل 25 دولة، وكذلك النمور الآسيوية، ولذلك ((تبنت الولايات المتحدة فكرة الدعوة للحرية لأن غياب الدولة عن الاقتصاد الوطني في إطار نظام عالمي يتجاوز القوميات ، يعني تخطي أهم الحواجز للوصول إلى اقتصاديات الأمم الأخرى، خاصة في الدول النامية ، التي تمتلك إمكانات خاصة مثل الشرق الأوسط وبالتحديد الخليج العربي))[22] .

وبما أن معظم هذه الدول استطاعت أن تحقق إنجازات لابأس بها عبر القطاع العام الحكومي وعبر الإنفاق العام الحكومي على البنية التحتية، وفي قطاع الصناعة المتوسطة والخفيفة والاستهلاكية التحويلية، تأتي الدعوة إلى الخصخصة لتجهض آمال الطبقة العاملة ولتذرف عرقها وجهدها بسعر التراب للشركات الأجنبية، أو للبرجوازية الوطنية بأموال سبق وأن نهبتها من الداخل ، والطريق إلى ذلك يصبح أيسر عبر تحريض تلك الدول للسماح للأموال الأجنبية بالدخول لأسواقها المالية، وإن بنسب محددة مختلفة ، وهي بدايات للتحكم والسيطرة على الشركات المدرجة في هذه الأسواق ، كما أنها بداية للتحكم والتأثير في تطورات أسعار صرف عملات هذه البلدان ، ومثال الأسواق الآسيوية لا يزال حاضراً في الأذهان، والذي يؤكد على أهمية دور الدولة وأهمية الرقابة على الأسواق، لأنه ((من غير المتوقع أن يسفر القانون عن منع تام للممارسات غير الأخلاقية للمديرين))[23] التي تسهم في تقوية اقتناص الفرص لمصلحة بعض .

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في البلدان النامية واتباعها سياسة حمائية ملائمة لصناعاتها الناشئة وأسواقها المالية الناشئة يعتبر ضرورة لدعم عملية التنمية خاصة في ظل نظام العولمة : وأية عولمة .. في الواقع العالم القوي يفرض نفسه على العالم الضعيف وبذلك تزداد الفروقات التقنية ثم المعيشية بين دول الجنوب ودول الشمال ، ودعوة الحرية ما هي إلا تكريس لنوع جديد وشكل جديد من الاستغلال للشعوب ، ومن منافذ وطرق هذا الاستغلال تأتي بوابة الأسواق المالية الناشئة ، التي يجب أن تفتح على الخارج بحذر شديد.

8- ظاهرة العولمة بين الفراغ النظري والواقع والأسواق المالية الناشئة :

– تعتبر ظاهرة العولمة من نتائج التطور الرأسمالي الذي يتطلب باستمرار البحث عن أسواق جديدة فيما وراء الحدود القومية ، وهذا يتطلب أن تدخل آليات الاقتصاد الرأسمالي كل مكان وأن تفرض صيغ الإنتاج وأسلوب التوزيع والاستهلاك المناسب لمصالحها بدءاً من الحصول على المواد الأولية وإنتهاءً بتوزيع منتجاتها النهائية . وفي ندوة

[22] د. سمير أمين ، أمريكا اليوم ، ندوة المتغيرات العالمية والدور الأمريكي – مركز أخبار اليوم – القاهرة ، 2003 – ص213 .
[23] د. منير الهنيدي ، الأوراق المالية وأسواق رأس المال – دار المعارف بالإسكندرية ، 1992 ، ص189 .

أقامها معهد العالم العربي في باريس في 1997/3/14 حول آثار العولمة في الوطن العربي تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية : [24]

أ- العولمة شكل من أشكال السيطرة الاقتصادية والمالية العالمية .

ب- العولمة وسيلة لتكريس التفاوت بين الدول .

جـ- العولمة تقود بكل تأكيد إلى تعميق الهوة بين شرائح المجتمع الواحد .

د- - العولمة نسخة منقحة للإمبريالية والاستعمار .

هـ- العولمة تشطر العالم إلى شطرين (لاعبين أساسيين ومتفرجين صامتين)

و - العولمة تقود إلى ردود فعل متطرفة من قبل المتمسكين بهويتهم وثقافتهم ومعتقداتهم .

وقد أوصت الندوة بضرورة تقنين عملية الانخراط بالعولمة والسعي إلى الاعتماد على الذات وتوفير الحماية للاستثمار المحلي ومساعدة المستثمرين على رفع قدراتهم التنافسية . وإعطاء أهمية أكبر للبحث العلمي وإعداد الكفاءات الوطنية وتشجيعها والعمل على إنشاء تكتلات اقتصادية تنطلق من الاعتبارات القومية والمصالح العربية المشتركة، ونأمل أن تكون اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية خطوة جدية على طريق توطين الاستثمارات العربية خاصة المالية ، كون المنطقة العربية بحاجة لأموال استثمارية ، وليست بحاجة لأموال مضاربة، ولذلك يجب توخي الحذر في فتح الأسواق المالية العربية الناشئة أمام حركة الأموال الساخنة والقادمة من الخارج والتي قد يكون مصدرها عربياً .

9- المصالح الأمريكية في العالم المعاصر :

بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بمسرح الأحداث السياسي والعسكري الدولي تجسد المفهوم الأمريكي للعالم وللعلاقات الدولية، وهو المفهوم القائم على مبدأ القوة والإخضاع وتقسيم العالم إلى فئتين:

أ- فئة معادية وهي كل نظام يرفض الامتثال للمصالح الأمريكية فيتعرض للحصار الاقتصادي وإلى الضغط السياسي والعسكري وإلى التآمر والغزو العسكري، والأمثلة كثيرة من ليبيا إلى كوبا، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وغرينادا، وبنما، ولبنان إضافة للدور الأمريكي المتميز في حرب الخليج الثانية، وبعدها في أفغانستان ، وليس أخيراً في احتلالها للعراق .

ب- الفئة التي تضم الأنظمة الموالية والتي ترعى مصالحها وتحظى بدعمها وحمايتها .

وتحاول السياسة الأمريكية ((أن تنظر إلى كل صراع إقليمي مهما كان حجمه بأنه يهدد مصالحها و تعمل على تحويله إلى صراع دولي ، عبر إيراد الحجة الملائمة ، من الإرهاب إلى تبييض الأموال ، وتجارة المخدرات وغيرها من الحجج التي تهدف في النهاية التعويض عن تراجع دورها الاقتصادي العالمي ، عبر تقدم دورها السياسي والعسكري والأمني))[25] .

إن التفوق العسكري والسياسي للولايات المتحدة قد مكنها من إدارة الصراع الدولي بشكل منفرد ومكنها من رسم مسار الأزمات الدولية ،وكل ذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في العالم ، والتي كلفتها مديونية خارجية تجاوزت 2000 مليار دولار . وعجزاً مستمراً في ميزانياتها المتعاقبة . ويتأكد ذلك من خلال خلافاتها التجارية

[24] رياح التغيير والعالم العربي ، مجموعة مؤلفين ، ندوة معهد العالم العربي في باريس، مجلة الاقتصاد والمعرفة ... العدد 1320 ، ص118 .
[25] د. حامد عمران – تصادم حضارات أم مصالح ، دار المنهل ، بيروت ، 2002 ، ص316 .

المستمرة مع اليابان أو مع الاتحاد الأوروبي ، أو الصين ، وضغوطها عليهم لفتح الأسواق، إضافة لاستخدام سياسة الدولار الضعيف بمعنى ممارسة سياسة تخفيض قيمة النقد المحلي للحصول على مزايا تنافسية تجارية . ولذلك نجد أن السياسة الأمريكية تحاول تعويض تراجع دورها الاقتصادي الدولي عبر فرض قوتها السياسية والعسكرية . وتؤكد الإحصاءات الرسمية على التراجع المستمر للاقتصاد الأمريكي وذلك من خلال : [26]

((عجز الميزان التجاري الأمريكي مقوماً بالمنتجات التكنولوجية الراقية وانخفاض الاستثمارات الأمريكية الخارجية بسبب الدولار الضعيف))

إضافة إلى ذلك تشير الاحصاءات العالمية إلى أن ((الإنتاجية الصناعية اليابانية في عام 2003، كانت تزيد عن الإنتاجية الصناعية في الولايات المتحدة بنسبة 35 % ، والإنتاجية الصناعية في دول الاتحاد الأوروبي تزيد عن الإنتاجية الصناعية في الولايات المتحدة بنسبة 20 %))[27]، وبالطبع فإن هذه السياسات الاقتصادية الأمريكية ، ستحرك الاحتكارات والمؤسسات المالية الأمريكية والغربية عموماً ، لتلافي الخسائر المحتملة ، وذلك عبر تحركات رؤوس الأموال الساخنة لاقتناص الفرص في الأسواق المالية الناشئة خاصة في الدول النامية، حيث من الممكن أن تحقق مكاسب سريعة في بعض القطاعات خاصة الخدمات والاتصالات، ويبدو أن الدول النامية المصدرة للنفط بدأت محاولاتها للدفاع عن مصالحها الاقتصادية بجدية أكبر بعد اتباع الولايات المتحدة لفترة طويلة سياسة الدولار الضعيف (حيث انخفضت الإيداعات بالدولار الأمريكي في الربع الثاني من عام 2004 من 75 % إلى 61.5 % مقابل زيادة الإيداعات المقومة باليورو))[28]

ومع ذلك فإن النفط والعديد من السلع الأساسية في التجارة الدولية لا تزال تسعر بالدولار ، حيث تتلقى الدول المصدرة دولاراً ضعيفاً مقابل وارداتها من أوروبا واليابان ، وهذا ينعكس سلباً على عائداتها وعلى عمليتها التنموية .

ثالثاً – المقترحات والتوصيات في إطار آفاق المتغيرات الدولية والأسواق المالية الناشئة في الوطن العربي :

– يشغل الوطن العربي كما هو معروف منطقة جغرافية استراتيجية هامة على خارطة العالم ويمتلك عناصر مؤثرة في حياة العالم كونه يختزن معظم احتياطي النفط العالمي ، إضافة إلى امتلاكه العديد من الممرات المائية الهامة مثل باب المندب، والخليج العربي، وقناة السويس.

وهو ملتقى للطرق البرية الدولية، ويتملك طاقات بشرية وثقافية ومرتكزات دينية وحضارية عريقة .

هذه الحقائق جعلت الوطن العربي في مركز الصراعات الدولية المعاصرة بدليل حرب الخليج الأولى والثانية والصراع مع العدو الصهيوني وأخيراً احتلال العراق. هذه الظروف والصراعات مكنت الولايات المتحدة من تثبيت وجودها في المنطقة الخازنة للنفط ، العنصر الحيوي للاقتصاد العالمي فيما يحاول الأوروبيون في الوقت نفسه جاهدين أن يجدوا موضع قدم عبر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية أو عبر موقفهم المتفهم للصراع العربي الصهيوني .

إن جملة المتغيرات الدولية لم تؤد إلى إقامة علاقات متوازنة على المستوى الدولي ، يتم من خلالها دفع مسيرة التنمية في البلدان الأقل تطوراً ، ولم تستطع أن تجسد عملياً مقولات تحقيق السلام في العالم))[29]

[26] د. أحمد حسن صديق ، من يقود العالم اليوم ، .... المستقبل العربي العدد 1416 ، ص92

[27] تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ((يونيدو)) 2004 ، ص 87.

[28] جريدة البعث ، العدد 12513 – تاريخ 2005/1/18 ، ص4.

[29] جلال صادق العظم – الندوة الفكرية الثانية ، جامعة دمشق ، 2000 ، ص182

بينما المؤكد أن هذه التغيرات قادت إلى ظهور قوى جديدة أساسها الشركات المتعددة الجنسيات المدعومة من حكوماتها التي توجه استثماراتها نحو قطاعات محددة ، تعمق التبعية ، وتقتنص الفرص الساخنة التي تتيحها الأسواق المالية الناشئة ، والتي تشكل تهديداً مستمراً لاستقرار اقتصاديات هذه الدول ، عبر المضاربة بالعملات أو المعادن الثمينة . أو الدخول في شراء ما تطرحه بعض الدول للبيع من مؤسساتها العامة في إطار مشروع الخصخصة والانتقال إلى اقتصاد السوق ، والذي لا يبدو مبرراً في بعض الدول النامية ذات الموارد المالية الجيدة حالياً مثل دول الخليج التي تستطيع أن تدعم هذه القطاعات من أجل دعم استقلالها وقوتها الاقتصادية، ولذلك نتساءل ما حاجة تلك الدول للأموال العائدة من الخصخصة حالياً ؟ أليس من الأفضل تأجيلها لفترة لاحقة عندما تنخفض مواردها مستقبلاً ؟ ولابد لها من أن تنخفض ، كون النفط مادة ناضبة من جهة ، وأسعارها المرتفعة حالياً ليست مبررة اقتصادياً ، بل هي نتيجة أعمال المضاربات التي تستفيد الشركات الأجنبية من جزئها الأكبر.

وحتى تتلافى دول المناطق هذه المنعكسات الناجمة عن القوى الجديدة المؤثرة في اقتصادياتها ، لابد لها من فرض قيود صارمة على أسواقها المالية ، كي تبعدها عن آثار التحكم والمضاربة الساخنة واقتناص الفرص التي تسعى إليها دوماً رؤوس الأموال الأجنبية، وقد أثبتت التجارب(وجود حاجة لأنظمة احترازية وأنظمة رقابية مصرفية بالإضافة إلى ضرورة وجود حماية قانونية لحقوق المودعين والمساهمين والمتعاملين في الأسواق المالية).[30]

ونظراً لأهمية هذه القضايا فقد أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الـ29 ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والتي تتضمن :

((– حق مراقبة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية

– حق كل دولة في الإسهام بالتجارة الدولية وفقاً لأوضاعها .

– لكل دولة الحق في اختيار أهداف ووسائل التنمية وتعبئة مواردها .

– حق جميع الدول في اتخاذ القرارات الدولية المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية))[31] ،

لكن هل الواقع يقترب من هذه الحقوق والمواثيق، أم أن الاستنزاف والاستغلال والبؤس والشقاء والحرمان للدول النامية إلى تزايد ؟

ما المطلوب ؟

– تفعيل جميع أدوات ووسائل التعاون الاقتصادي الإقليمي العربي خاصة التعاون الاستثماري المالي العربي ، لأن جهود التنمية تتطلب تضافر الجهود ، وأنه لايمكن في هذا الوقت وفي هذا العالم تحقيق تنمية منفردة.

– تعزيز الرقابة على حركات رأس المال الأجنبي المضارب، وجعلها محدودة لتجنب الآثار السلبية الممكنة على إقتصادات البلدان النامية وأسواقها المالية الناشئة.

– المزيد من التنسيق والربط بين الأسواق المالية الناشئة في الدول النامية وتبادل المعلومات والدراسات والتقارير والتحليلات المالية والاقتصادية لمؤشراتها، بهدف تدعيم إمكانياتها وتعزيز استقرارها.

[30] - Susan Greane, Rishi- Goyal Financial Sector Development in the Mied le East – imf 2001, p4

[31] د. منير الحمش ، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين ، تأملات في النمو والأزمات والفوضى، دمشق ، دار الأهالي ، 2001 ، ص273 .

رابعاً – هوامش البحث :

1- د. خليل سعد ، العالم في مفترق طرق – دار الطليعة 2001 – ص117

2- د- سمير أمين : ندوة العالم يتغير – محور للنقاش ، مؤسسة دار السياسة المصرية ، 2002 ، ص211

3- د. سمير أمين . ندوة المستقبل العربي – مركز الدراسات الاشتراكي القومي – القاهرة ، ورقة عمل بعنوان – العرب والعالم الجديد ، ص226 .

4- عبد الحميد رضوان – أسواق الأوراق المالية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،القاهرة، 1996 ص61.

5- عادل عسيران ، العلم والعقل إلى أين – دار الحسين للنشر ، عمان 2001 ، ص 42 .

6- تقرير التنمية البشرية ، منظمة الأمم المتحدة ، 2002 ، ص163 .

7- د. عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، البنوك وشركات التأمين والبورصات ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 1997 ، ص476

8- وثائق مؤتمر منعكسات إتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية ، جامعة الدول العربية – القاهرة ، 1996 ، ص92

9- تقرير الإحصاءات المالية والتجارية العالمي ، جنيف ، 2002 ، ص72 .

10- تقرير الإحصاءات المالية والتجارية العالمي ، جنيف ، 2002 ، ص143 .

11- التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي – القاهرة ، 2003 ، العدد 423 ، ص86م .

12- 2Http: // archinabrodcast.CN42-2005

13- د. خالد وهب الراوي – الأسواق المالية والنقدية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، 1999 ، ص10 .

14- د. عبد الغفار حنفي و د. رسمية قرياقص ، مذكرات في الأسواق المالية – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية 2001 ص394 .

15- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2003، ص.117

16- سمير عبد الله ، من يتحكم بالعالم .. النظرية السياسية المعاصرة ، دار المعرفة ، بيروت ، 2002 ، ص82 .

17- صندوق النقد الدولي – التقرير السنوي – 2002 – ص146 .

18- د. منير الحمش ، النفط ودوره في الصراع العالمي ، ندوة المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، 2004 ، ص12 .

19- التقرير السنوي لجامعة الدول العربية – 2003 – القاهرة ، ص119 .

20- د. عصام العربيد ، الاستثمارات في بورصات الأسواق المالية ، دار الرضا ،دمشق ، 2000 ، ص138 .

21- Randallk. Filler, stock. Markets Dvelopment Economig Growth London,,N.267,september 1999, p66.

22- د. سمير أمين ، أمريكا اليوم ، ندوة المتغيرات العالمية والدور الأمريكي – مركز أخبار اليوم – القاهرة ، 2003 – ص213 .

23- د. منير الهنيدي ، الأوراق المالية وأسواق رأس المال – دار المعارف بالإسكندرية ، 1992 ، ص189 .

24- مجلة الاقتصاد والمعرفة ... العدد 1320 ، ص118 .

25- د. حامد عمران – تصادم حضارات أم مصالح ، دار المنهل ، بيروت ، 2002 ، ص316 .

26- د. أحمد حسن صديق ، من يقود العالم اليوم ، .... المستقبل العربي العدد 1416 ، ص92

27- تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) 2004 ، ص87.
28- جريدة البعث ، العدد 12513 – تاريخ 18 / 1 / 2005 / ص.4
29- جلال صادق العظم – الندوة الفكرية الثانية ، جامعة دمشق ، 2000 ، ص182
30- Susan Greane, Rishi- Goyal Financial Sector Development in the Mied le East – imf 2001, p4
31- د. منير الحمش ، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين ، تأملات في النمو والأزمات والفوضى ، دار الأهالي ، 2001 ، ص273 .

خامساً: المراجع المستخدمة في البحث

اللغة العربية

أ- الكتب:

1- د. حامد عمران – تصادم حضارات أم مصالح ، دار المنهل ، بيروت ، 2002 ، ص316 .

2- د. خليل سعد ، العالم في مفترق طرق – دار الطليعة 2001 – ص117

3 – د. خالد وهب الراوي – الأسواق المالية والنقدية ، جامعة العلوم التطبيقية ، عمان ، 1999 ، ص10 .

4- د- سمير أمين : ندوة العالم يتغير – محور للنقاش ، مؤسسة دار السياسة المصرية ، 2002 ، ص211

5- سمير عبد الله ، من يتحكم بالعالم .. النظرية السياسية المعاصرة ، دار المعرفة ، بيروت ، 2002 ، ص82 .

6- عبد الحميد رضوان – أسواق الأوراق المالية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،القاهرة، 1996 ص61.

7- عادل عسيران ، العلم والعقل إلى أين – دار الحسين للنشر ، عمان 2001 ، ص 42 .

8- د. عبد الغفار حنفي ، رسمية قرياقص ، البنوك وشركات التأمين والبورصات ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 1997 ، ص476

9- د. عبد الغفار حنفي و د. رسمية قرياقص ، مذكرات في الأسواق المالية – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية 2001 ص394 .

10- د. عصام العربيد ، الاستثمارات في بورصات الأسواق المالية ، دار الرضا ،دمشق ، 2000 ، ص138

11- د. منير الهنيدي ، الأوراق المالية وأسواق رأس المال – دار المعارف بالإسكندرية ، 1992 ، ص189 .

12- د. منير الحمش ، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين ، تأملات في النمو والأزمات والفوضى ، دار الأهالي ، 2001 ، ص273 .

ب- الأبحاث والندوات:

1- جلال صادق العظم – الندوة الفكرية الثانية ، جامعة دمشق ، 2000 ، ص182

2- د. سمير أمين . ندوة المستقبل العربي – مركز الدراسات الاشتراكي القومي – القاهرة ، ورقة عمل بعنوان – العرب والعالم الجديد ، ص226 .

3- د. سمير أمين ، أمريكا اليوم ، ندوة المتغيرات العالمية والدور الأمريكي – مركز أخبار اليوم – القاهرة ، 2003 – ص213 .

4- د. منير الحمش ، النفط ودوره في الصراع العالمي ، ندوة المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، 2004 ، ص12 .

5- وثائق مؤتمر منعكسات إتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية ، جامعة الدول العربية – القاهرة ، 1996 ، ص92

جـ – الدوريات:

1- د. أحمد حسن صديق ، من يقود العالم اليوم ، .... المستقبل العربي العدد 1416 ، ص92

2- التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي – القاهرة ، 2003 ، العدد 423 ، ص86م .

الإسكندرية 2001 ص394 .

3- التقرير السنوي لجامعة الدول العربية – 2003 – القاهرة ، ص119 .

4- تقرير التنمية البشرية ، منظمة الأمم المتحدة ، 2002 ، ص163 .

5- تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) 2004 ، ص87.

6- تقرير الإحصاءات المالية والتجارية العالمي ، جنيف ، 2002 ، ص72 .

7- تقرير الإحصاءات المالية والتجارية العالمي ، جنيف ، 2002 ، ص143 .

8- جريدة البعث ، العدد 12513 – تاريخ 18 / 1 / 2005 / ص4.

9- صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2003، ص.117

10- صندوق النقد الدولي – التقرير السنوي – 2002 – ص146 .

11- مجلة الاقتصاد والمعرفة ... العدد 1320 ، ص118 .

اللغة الإنكليزية

1- Http: // archinabrodcast.CN42-2005 -

2- Randallk. Filler, stock. Markets Dvelopment Economig Growth London,,N.267,september 1999, p66.

3- Susan Greane, Rishi- Goyal Financial Sector Development in the Mied le East – imf 2001, p4